العدد (1871) السنة الثامنة - السبت (7) آب 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

تحية إلى مؤسسة وجريدة المدى في ذكرى صدور عددها الأول ببغداد

كاظم حبيب

الصديق العزيز أبا نبيل، رئيس التحرير
الأعزاء أعضاء هيئة التحرير
الأخوات والأخوة الأفاضل في مؤسسة المدى للثقافة والإعلام والفنون
تحية ود واعتزاز

يسرني أن أبعث لكم ومن خلالكم إلى جميع كاتبات وكتاب وقارئات وقراء جريدة المدى الغراء بالتحية الحارة والتمنيات الطيبة بمناسبة الذكرى السابعة لصدور عددها الأول في الخامس من آب/ أغسطس ٢٠٠٣ والتي كانت ولا تزال تحمل على صفحاتها إلى الناس في سائر أنحاء العراق قيم النضال من أجل التقدم والتطور والحرية والديمقراطية والتآخي بين مكونات الشعب العراقي القومية والسلام، وضد الإرهاب والتطرف والتعصب القومي والديني والمذهبي، وضد الشمولية والاستبداد والقهر السياسي والاجتماعي.

لقد كانت ولا تزال جريدة المدى تشكل منبراً قوياً ومتماسكاً ومدافعاً عن الإنسان العراقي وعن قيم الحضارة الحديثة، قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، ومنها حقوق المرأة، وحقوق القوميات والعدالة الاجتماعية والتقدم والسلام ومن أجل إنهاء وجود قوى الاحتلال في العراق وتعزيز الاستقلال والسيادة الوطنية.

لقد استطاعت جريدة المدى، وخلال الفترة المنصرمة، أن تستقطب الكثير من الكاتبات والكتاب الديمقراطيين والتقدميين ليساهموا في إغناء الفكر الديمقراطي ومعالجة قضايا الشعب ومشكلاته وضد الفساد المالي والإداري، الذي أصبح نظاماً سائداً في العراق وليس ظواهر منفردة هنا وهناك، بحيوية وجرأة ومسؤولية، وضد قوى الإرهاب والجريمة المنظمة.

واستطاعت مؤسسة المدى للثقافة والإعلام والفنون أن تضيف إلى جريدة المدى الكثير من مجالات النشاط الثقافي والفني، مجالات الإبداع ونشر سلسلة كبيرة جداً من الكتب المنوعة التي ساهمت مساهمة كبيرة في إغناء المكتبة العربية، إضافة إلى دورها البارز والمميز في دعم الثقافة والمثقفين الذين لم يجدوا من لدن الحكومات العراقية المتعاقبة إلا الجفوة والجحود وضعف الحماية. ولم تكن تلك المهرجانات السنوية التي عقدت خلال الفترة المنصرمة في أربيل وبغداد وفي أحلك ظروف العراق إلا التعبير الصادق عن روح التحدي لقوى الإرهاب الدموي والصمود في الساحة العراقية وتقديم النموذج المطلوب وتضامناً مع الشعب الصابر والصامد.

نتطلع إلى مزيد من النجاحات على طريق تعزيز الثقافة الديمقراطية والتقدمية في العراق، إلى مزيد من الجهد التنويري في المجتمع العراقي، وإلى المزيد من الجهد للمشاركة الفعالة في بناء المجتمع المدني الديمقراطي وبناء الدولة الوطنية والديمقراطية الاتحادية وتطوير وتعزيز دور الثقافة والمثقفات والمثقفين في بناء العراق الديمقراطي الاتحادي الذي يطمح إليه ويناضل من أجله شعب العراق منذ عقود كثيرة، وإلى إزالة التخلف والبنية الريعية في الاقتصاد الوطني وتغيير بنية المجتمع ومكافحة البطالة والفقر والفجوة المتسعة بين الأغنياء والفقراء في المجتمع.

أرجو لكل العاملات والعاملين في الجريدة والمؤسسة موفور الصحة والسلامة وللجريدة التقدم المضطرد.

مع خالص التقدير

الصحافة في واشنطن: الرئيس يكرر أخطاء بوش

مصادر أميركية: أوباما ملتزم أمام العراق حتى ما بعد الانسحاب

□ إعداد / المدى

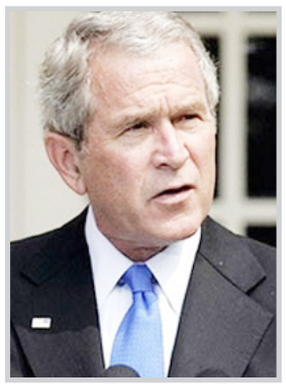

رأت صحيفة "وول ستريت جورنال" في افتتاحيتها أن العراقيين يملكون فرصة لبناء وطنهم بعد انتهاء المهام العسكرية للقوات الأميركية.

وقالت الصحيفة انه "بالرغم من إعلان الرئيس الأميركي باراك أوباما انتهاء "المسؤولية" الأميركية حيال الحرب في العراق، إلا أن ذلك لا يعني انتهاء الالتزام الأميركي حياله".

وبعد سرد "الأثمان الكبيرة" التي دفعتها الولايات المتحدة "في الأرواح والأموال لاستبدال السلطة العدوانية، التي كانت تملك تصاميم لأسلحة الدمار الشامل، بنظام ديمقراطي فاعل، قالت "وول ستريت جورنال" ان العراقيين "يعترفون بأوجه القصور في نظامهم الجديد، من الكهرباء إلى البطالة والفساد والعنف...".

وأشارت إلى أنه "يصعب إيجاد أي عراقي يمكنه توجيه انتقادات، دون خوف في ظل الديمقراطيات العربية".

ودعت الصحيفة في افتتاحيتها واشنطن إلى "الالتزام بواجبها والاستمرار في لعب دور الوسيط النزيه بين الفصائل العراقية" معتبرة أنه "يمكن للقوات الأميركية المتبقية في العراق (٥٠ ألف جندي) أن تستمر بالمساعدة في بناء الجيش والشرطة العراقيين" بالرغم من أن "الإرهابيين لم يهزموا بعد".

ورأت الصحيفة أن "الديمقراطية العراقية ستكون فوضوية لأن التسوية التي أنتجتها الانتخابات البرلمانية لم تنجح في تشكيل الحكومة".

وألقت الصحيفة "باللوم على الجماعات الإرهابية لتصعيدها مستوى العنف ضد المدنيين، فيما تتدخل الدول المجاورة في شؤون العراق".

وختمت افتتاحية "وول ستريت جورنال" بكلام أوباما ان "الحقيقة الصعبة هي أننا لم نشهد بعد نهاية التضحيات الأميركية في العراق.

بيد ان صحيفة الكريستيان ساينز مونيتور اكدت أن الرئيس أوباما "يتخبط" في سياساته، فالحرب في العراق لم تنته بعد، وهو يكرر بعض أخطاء بوش.

وشدّدت على القول إن "النهاية المسؤولة" لحرب العراق بحاجة الى تعريف من أوباما نفسه.

وقالت الصحيفة: مازالت "الديمقراطية الناشئة" في العراق، تواجه مستقبلاً مهزوزاً، وهجمات إرهابية مستمرة، لكن الرئيس أوباما قال إنه سيتم انسحاب قواته المقاتلة من العراق في الموعد المحدد. وتقول الصحيفة في مقال افتتاحي: إن إمكانية انفجار حرب أهلية في العراق، كالتي حدثت سنة ٢٠٠٦، تبقى بعيدة.

وأوباما يخطط لإكمال هدفه الثاني بإزالة الـ١٥٠،٠٠٠ جندي من القوات المتبقية مع نهاية سنة ٢٠١١ (برغم بقاء قوة عمليات خاصة تستهدف الإرهابيين).

واعترف أوباما أن الحرب التي بدأت سنة ٢٠٠٣، وأسقطت صدام حسين، ربما لا تكون قد انتهت. وأكدت الصحيفة أن جدول الانسحاب لأوباما يشبه ذلك الذي أقرته إدارة بوش بعد النجاح في قمع العنف الطائفي من قبل قوات "السورج" الإضافية سنة ٢٠٠٧.

لكنّ أوباما –تقول الصحيفة– يؤشر هذا "المعلم" لسببين؛ فهو يحتاج دعم التحريين المناهضين للحرب فقط قبل شهور من الانتخابات للكونغرس. ثم أن الجيش العراقي، حقق تقدماً جيداً في تسلم المسؤوليات الرئيسة من القوات الأميركية، عاكساً بذلك حساً وطنياً بالوحدة العراقية على خلاف "مراوغات" السياسيين المنتخبين للبرلمان.

وقالت الصحيفة إن أوباما يجب أن يبقي بعض المرونة لجدول انسحاب القوات المتبقية، كتلك التي له في أفغانستان. والزعماء المنتخبون في العراق مازالوا محجمين عن تشكيل الحكومة برغم مرور ٥ شهور على الانتخابات البرلمانية. وان لم يتمكنوا من إدارة أول عملية انتقال سلمي للسلطة في بلد ذي سيادة، سيكون هناك بعض المغامرة لأن التوترات السياسية ستؤثر على القيادة العسكرية بشكل سيئ.

وأوضحت الصحيفة أن الأفغان سيراقبون الظروف التي تترك فيها الولايات المتحدة العراق. والخروج من "ديمقراطية شغالة" في البلد، سوف يوصل رسالة تؤكد أن أميركا لا ترى الديمقراطية كـ"حصن ضروري ضد الإرهاب" بحسب وصف الصحيفة المعروفة باتجاهاتها الدينية المسيحية، أو ضد التدخل من قبل "جيران داعمين للإرهاب".

وتشير الصحيفة الى أن أوباما الذي تعهد بترك ديمقراطية شغالة في أفغانستان، وضاعف لثلاث مرات القوات الأميركية فيها، كان قد عارض الغزو الأميركي للعراق، والتزامه بالديمقراطية فيه ليس واضحاً. وفي الحقيقة كان قد عارض إرسال قوات إضافية الى العراق سنة ٢٠٠٧. ومع هذا يقول الرئيس إنه يريد أن يضع "نهاية مسؤولة" للحرب. وكان قد أجل انسحاب الـ٩٠،٠٠٠ جندي لثلاثة أشهر بسبب الاضطراب السياسي في بغداد. كما أنه أرسل خبراء مرحلة بوش الى العراق للمساعدة في إنهاء "الأزمة السياسية" الحالية.

وشددت الكريستيان على القول: إن الانسحاب الكلي من العراق السنة المقبلة، إذا ما بقي يعاني من فراغ سياسي ومن المستوى نفسه للعنف الإرهابي، فإن ذلك يعني اللامبالاة. العراقيون أكدوا أنهم يريدون الديمقراطية، حتى إذا كان زعماؤهم يستخدمونها لمصالحهم.

وقالت إن الشرق الأوسط يحتاج الى ديمقراطية مستقرة، إذا ما طوّرت دول المنطقة احترامها للحقوق الأساسية والحريات، وبشكل خاص حقوق المرأة.

تحليلات الصحف الامريكية تأتي في وقت وصف السفير الأمريكي في العراق كريستوفر هيل الوضع السياسي في العراق بالمعقد قياسا بالدول الأخرى، معربا عن ثقته بتوصل الكتل السياسية العراقية إلى حل لازمة تشكيل الحكومة، فيما رفض الكشف عن الهدف الحقيقي من الزيارة التي أجراها وفد من البيت الأبيض إلى بغداد مؤخرا.

وقال هيل خلال مؤتمر صحفي عقده في بغداد بمناسبة انتهاء مهام عمله في العراق إن "السفير الجديد في بغداد سيتسلم مهامه الأسبوع المقبل بعد مصادقة الكونغرس الأمريكي عليه"، مبينا أنه "سيغادر العراق تاركا خلفه الكثير من العمل والمهام امام السفير الجديد أبرزها بناء العلاقة بين حكومتي البلدين وشعبيهما في مختلف المجالات".

وأضاف هيل أن "التقرير الذي سيقدمه للخارجية الأمريكية بمناسبة انتهاء عمله لم ينجز حتى الآن، بسبب تعدد القضايا على الساحة السياسية في العراق"، مشيرا إلى أن "حكومة بلاده بدأت ببناء علاقة اقتصادية مع العراق تمثلت بإرسال وفود أمريكية استثمارية للنهوض بالاقتصاد العراقي من خلال الاستثمار في المجالات كافة".

وتابع هيل أن "عمله الدبلوماسي تطلب منه العمل كسفير للولايات المتحدة في عدد من بلدان العالم، لكنه لم ير سفارة أمريكية تعمل بشكل دائم كالسفارة في بغداد نتيجة الوضع السياسي المعقد الذي يمر به العراق".

> المنتخبون في العراق مازالوا محجمين عن تشكيل الحكومة برغم مرور ٥ شهور على الانتخابات. وان لم يتمكنوا من إدارة أول عملية انتقال سلمي للسلطة، ستكون هناك بعض المغامرة لأن التوترات ستؤثر على القيادة العسكرية بشكل سيئ

واشنطن تتعهد مجددا بإخراج العراق من البند السابع

جيمس ستاينبورغ: طول فترة تشكيل الحكومة "يعكس إجماعا لجعلها شاملة"

□ واشنطن / وكالات

تحدثت تقارير امريكية امس الجمعة عن حرص الادارة الامريكية على إنجاح خطة انسحاب القوات القتالية من العراق نهاية الشهر المقبل، بينما تضع خططا لمرحلة انتقالية تستغرق بين ٣ و٥ سنوات لاستقرار العراق وجعله دولة "ذات سيادة مستقرة ومعتمدة على نفسها"، بحسب وكيل وزيرة الخارجية الأميركية للإدارة والمصادر، جيكوب لو، الذي غادر العراق مؤخرا بعد زيارة وصفتها الصحافة الامريكية بالمطولة.

وشدد لو على "التحديات الاستراتيجية" التي تواجه العراق، وستعمل إدارة أوباما مع الحكومة العراقية على التغلب عليها، مشيرا إلى أهداف محددة للولايات المتحدة في البلاد، على رأسها أن يكون العراق "قوة استقرار واعتدال" في المنطقة. وأوضح لو "خلال فترات كبيرة من تاريخ العراق المعاصر، كان العراق متحالفا مع خصومنا، والآن فرصة لأن يكون قوة للاستقرار والاعتدال"، مضيفا "لا يمكن أن تفلت الفرصة منا".

وشرح لو في ندوة نظمها "مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية" في واشنطن مع وكيل وزير الخارجية جيمس ستاينبورغ، المرحلة المقبلة في العراق، مشددا على أن قرار تشكيل الحكومة العراقية المقبلة وتسميتها، أمر يعود للعراقيين. وكان حديث المسؤولين عن العراق بعيدا عن تفاصيل تشكيل الحكومة، تماشيا مع الحرص الأميركي على عدم التصريح علنا حول تشكيل الحكومة المرغوبة من واشنطن.

واكتفى ستاينبورغ بالقول: إن الأمر الأساسي أن تكون الحكومة المقبلة "شاملة" وتشمل كل الأطراف العراقية.

وعلى الرغم من الأسئلة الكثيرة حول الدور الأميركي في مساعدة تشكيل الحكومة الجديدة في بغداد بعد ٥ أشهر من الانتخابات، قال ستاينبورغ: "نعترف بأن العملية غير مرتبة، ولكن من المهم الإقرار بأن هذه العملية تجري من خلال الحوار والتشاور، وليس التخويف والعنف".

وأضاف ستاينبورغ:"نحن نتفهم تعقيدات (تشكيل الحكومة)"، معتبرا أن "طول المدة يعكس الإجماع الواسع بأن هناك حاجة لأن تكون الحكومة شاملة". وتابع:"نحن نحترم القرار العراقي بعدم التدخل الخارجي في هذه العملية".

وفي ندوة حملت عنوان "المرحلة المقبلة من علاقة أميركا مع العراق" تحدث لو وستاينبورغ عن الاستعدادات الأميركية لانتقال العلاقة الثنائية من واحدة يقودها الجيش الأميركي إلى علاقة دبلوماسية بين بلدين متحالفين. وتسعى الإدارة الأميركية لطمأنة العراقيين والدول الحليفة في المنطقة على أنها ملتزمة بالأمن الإقليمي.

وأكد ستاينبورغ أن "الالتزام بعراق قوي ومستمر، وبينما يصبح التأثير العسكري أصغر، فإننا سنضمن التواصل الأمني من أجل أمن أصدقائنا وشركائنا في المنطقة".

واعتبر ستاينبورغ أن من الضروري تحسين العلاقات العراقية مع دول الجوار، موضحا أن "الانتهاء من تشكيل الحكومة سيسمح للعراق بتقوية علاقاته مع دول جوار". وهذا عامل أساسي في خطط الولايات المتحدة لجعل العراق "مركز اعتدال" في المنطقة. وتابع أن "القرارات حول مستقبل العراق ترجع للعراقيين أنفسهم"، لكنه أردف قائلا إن العراق "مجتمع مفتوح يشجع الحوار والنقاش"، ما يساعده على أن يكون مصدر استقرار.

وامتنع ستاينبورغ عن التعليق مباشرة حول دور إيران في العراق، وامكانية السماح له بأن يكون "مصدر اعتدال"، مكتفيا بالقول:"نحن ملتزمون بسيادة العراق، وهذا أمر مهم للجميع ليس فقط دول المنطقة".

وأضاف:"في السابق رأينا إيران تلعب دورا غير مساعد في العراق، ونبقى حذرين من ذلك"، لكنه اعتبر أنه في الوقت الراهن لا يوجد "أثر كبير" لإيران على التطورات في العراق.

وتابع:"نريد أن تلعب إيران مثل كل دول المنطقة، دور دعم إيجابي ومتواصل" مع العراق. كما أوضح ستاينبورغ أن من بين أولويات العراق وأولويات الولايات المتحدة إخراج العراق من قرارات مجلس الأمن بموجب البند السابع، الأمر الذي يعتبر عائقا في أن يسترجع العراق كامل سيادته.

وأوضح:"نحن نعمل مع رئيس الوزراء ووزير الخارجية (العراقيين) حول هذه القضية، وقد اتخذنا بعض الخطوات إلى الأمام، خاصة فيما يخص مشاريع (مجلس الأمن) المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل". وأضاف:"نشارك العراق الشعور بأن هذه أولوية".

وأعلن ستاينبورغ في مستهل الندوة أنه "بنهاية آب الحالي ستنتهي عملية حرية العراق"، وهو الاسم العسكري الذي أطلقه الجيش الأميركي على الحرب في العراق عام ٢٠٠٣. وتأتي الندوة المشتركة للمسؤولين الأميركيين بعد ٣ أيام من خطاب أوباما حول العراق، وإعلانه انتهاء العمليات القتالية فيه. وهذه الخطابات تحمل رسائل تريد إدارة أوباما إيصالها، حول انتهاء العمليات القتالية من جهة، والتزام واشنطن برعاية بغداد على المدى القريب والبعيد.

ومن المتوقع أن يتحدث عدد من المسؤولين الأميركيين الآخرين خلال الأيام المقبلة مع الإعلام لتوصيل الرسائل نفسها.

على خلفية افتتاح مكاتب للنظر في قضايا الكاظمية والحرية

قانونيون: الحديث عن انتهاك حقوق الانسان داخل مراكز الشرطة وراء سحب سلطة التحقيق منها

□ بغداد / اياس حسام الساموك

بعد إعلان مجلس القضاء الأعلى عن افتتاح مكاتب للتحقيق ضمن تشكيلات محكمة تحقيق الكاظمية المرتبطة بمحكمة استئناف بغداد الكرخ الاتحادية بعدها – حسب بيان مجلس القضاء الأعلى- وسيلة لرفع الأعباء عن كاهل المواطن، وللارتقاء بالقضاء العراقي إلى أعلى المستويات من ناحية تطبيق القانون وسرعة الإجراءات إضافة إلى حماية حقوق الإنسان. ويجري الحديث عن مدى فاعلية مثل هذه المكاتب وهل يمكن اعتبارها تجربة ناجحة وبالتالي تطبيقها في عموم البلاد، وان كان الدافع وراء اتخاذ مثل هكذا إجراء هو وجود انتهاكات لحقوق الإنسان في مراكز الشرطة ضد من يجري التحقيق معهم والذي حرمه قانون أصول محاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل.

يشار الى ان استعمال أي وسيلة غير مشروعة من قبل القائم على التحقيق من شأنها التأثير على المتهم للحصول على إقراره. عضو مجلس شورى الدولة د. طالب الشرع يعد ان اتخاذ مثل هكذا اجراء الغرض منه ايداع التحقيق لدى المختصين به وهم المحققون في مجلس القضاء الاعلى.

الشرع يقول لـ"المدى" ان الشرطة ومن خلال اجرائها للتحقيق، عليها الكثير من المآخذ على اعتبارها سلطة تنفيذية لا قضائية، مشيرا الى ان مجلس القضاء الاعلى اراد تسهيل اجراءات التحقيق من خلال الاستعانة بمحققين لهم خبرة والمام بالقانون وبحقوق الانسان، على رغم من اعتراض وزارة الداخلية على هذا الامر كون قانون اصول المحاكمات الجزائية النافذ يعطي الحق لضباط الشرطة للاجراء بالتحقيق في حالات معينة.

الشرع يشدد على ان التحقيق الذي تجريه السلطة المدنية يكون بدرجة اعلى من التحقيق الذي تجريه الشرطة رغم ان للاخير تجربة وخبرة.

اما بشأن تقديره لاجراءات التحقيق الابتدائي الذي يجري في مراكز الشرطة ومدى الالتزام بحقوق الانسان يقول الشرع ان قانون اصول المحاكمات الجزائية من افضل قوانين العالم من حيث توفير الضمانات للمتهم الا ان الجانب التطبيقي توجد فيه بعض الخروقات ومردها هو الوضع الامني وكثرة الدعاوى المعروضة للنظر فيها.

من جانبها ترى د. بشرى العبيدي أستاذة القانون الجنائي في جامعة بغداد في حديث لـ"المدى" ان أسباب اللجوء إلى هذه الخطوة مصرّحٌ بها من قبل المصدر المسؤول، وتضيف:"لا أعتقد ان افتتاح مراكز تحقيقية في مكان دليل على وجود انتهاك فيه إلا انني أميل – شخصيا – نحو الكلام الكثير الذي دار حول انتهاكات حقوق الإنسان في السجون والمعتقلات لتلك المنطقة التي كانت دافعا قويا للمبادرة باتخاذ هذه الخطوة، مستدركة انها ترى أيضا ان كثرة مراكز التحقيق لن تخفف من انتهاكات حقوق الإنسان بل على العكس ستزيد منها لأن حلّ مشكلة انتهاكات حقوق الإنسان وبالذات المعتقلين هي ليست في فتح مراكز تحقيق وإنما في احترام حقوقهم وعلى وجه التحديد احترام مبادئ حقوق الإنسان ومبادئ حقوق المعتقلين وتدريب أجهزة تطبيق وتنفيذ القانون على احترامها وكيفية التعامل مع الإنسان العادي ومع الإنسان المعتقل.

أما بشأن إمكانية تعميم التجربة على البلاد كافة تقول العبيدي إذا افترضنا تفكير الجهات المختصة في علاج انتهاكات حقوق الإنسان هي بافتتاح مراكز تحقيق في كل منطقة يكثر فيها الانتهاك – مع عدم ثبوت هذا التصور ولكنه مجرد افتراض – فانني فعلا أخشى ان نجد بجوار كل بيت عراقي مركزا للتحقيق!.

د. فراس عبد المنعم استاذ القانون في جامعة بغداد يذهب الى ان اتخاذ مثل هكذا اجراء الهدف منه تسهيل مهمة القضاء والاسراع في خصم النزاعات عادا في حديث لـ"المدى" اتخاذ مثل هكذا خطوة أمراً جيداً، مضيفا ان مسألة حقوق الانسان من الامور المختلف عليها مع عدم اللجوء الى الاستخدام المفرط لها لكي تتحول الى حقوق الجاني، مشددا على ان طول فترة بقاء المتهم موقوفاً على ذمة التحقيق دون حسم القضية بأجل قريب هو بحد ذاته انتهاك لحقوق الانسان، اما بشأن تلك الانتهاكات عبد المنعم يقول انها موجودة والسبب في ذلك هو الظروف الاستثنائية التي يمر بها البلد والضغط الموجود على مراكز الشرطة، عبد المنعم يقول ان امكانية تعميم هذه المكاتب على جميع انحاء البلاد تحتاج الى وقت لأنها لا تتعلق بالهيكليات بل هي بحاجة الى رقابة وتفعيل دور الادعاء العام. المواطن احمد عبد الجليل (كاسب) يأمل في حديث لـ"المدى" ان تسهم هذه الخطوة في حل الكثير من المشاكل التي يعاني منها الموقوفون .

اما المواطن رشيد خضير (موظف حكومي) يجد ان الحديث عن انتهاكات حقوق الانسان من قبل ضباط التحقيق هو السبب وراء اتخاذ مثل هكذا اجراء.